المغالطات الديموقراطية الأمريكية في العراق

21-2-2005

ترجمة : عبد الحفيظ بن محمد

ما يطبق حاليا في أمريكا مجرد فرضيات نظرية لا قيمة لها ولا مكان لها في الواقع المعاش، فكيف يمكننا القول أنها ستنجح في بلد كالعراق أو في أي بلد من بلدان الشرق الأوسط، قانون الأغلبية ليس من السهل تطبيقه في العراق وهذا كان واضحا منذ البداية

بقلم كتبه: Terrell E.Arnold -موظف سابق في الخارجية الأمريكية-

استدعي هذا الأسبوع الإداري المدني الأمريكي للعراق "بول بريمر" إلى واشنطن لغرض تفسير الأوضاع الأمنية المتدهورة في العراق. عودة "بريمر" صاحبها تذمر من طرف جماعة بوش (باول، رامسفيلد، رايس) بسبب التقصير الظاهر من طرف مجلس الحكم العراقي، إذ أنه منذ بداية شهر نوفمبر كانت حصيلة الخسائر أكثر من أربعين (40) قتيلا أمريكيا، وتدمير ثلاث (03)طائرات هيلي كبتر ومحاولتين مباشرتين للهجوم على مقر قيادة "بريمر".

وحسب الوكالة المركزية للاستخبارات الأمريكية(CIA)، فإنه من المتوقع تدهور الأوضاع أكثر، وعليه فإنها ترى أنه على "بريمر" مراجعة حساباته في الوقت الحالي. وهذا من المستحيل حدوثه بسبب توجه الإدارة الأمريكية وتغلغل جماعة "بريمر" في المنطقة التي غُرست لتعزيز العمل على تحقيق مخطط "بوش" القاضي بتحويل منهج الحكم في العراق على طريقة "الديمقراطية" الأمريكية مع أنه من الأجدر أو من الأولى النظر إلى السياسة العسكرية في العراق والتركيز على كيفية التعامل مع رد الفعل المتزايد للمقاومة العراقية.

الظاهر أن المخطط (مخطط بوش) احتوى على عدة مراحل، بداية من ادعاء الولايات المتحدة الأمريكية حماية نفسها من شبح أسلحة الدمار الشامل إلى خلع المستبد العراقي "صدام" وتحرير الشعب العراقي، ونهاية بإنشاء "الديمقراطية" في العراق كأول مرحلة من مراحل زرع "الديمقراطية" التي تريدها أمريكا في جميع دول الإقليم. أرى أن هذه الانتقالات أو التحولات من الأحسن تسميتها بسياسة ترابط المراحل (نهاية مرحلة بغرض ترك مجال العمل لمرحلة أخرى)، فمن خلال هذه السياسة هُزمت عدت حكومات وشعوب لكن ديمومة السعي إلى تحويل بلدان الشرق الأوسط على نهج "الديموقراطية" الغربية أكبر شاهد على سطحية التقدير لتفكير الشعوب و مشاكلها.

يكمن النقص الكبير في كيفية سير نظامنا الجديد خاصة في هذه الأيام، أو بالأحرى في اضطراب "الديموقراطية" في أمريكا، إذ أنّ عملية انتخاب رئيس جديد، ممثل أو سيناتور أصبح مكلف جدا، لذلك لا يمكن أن يترشح إلا الأغنياء جداً الذين يمكن لهم أن يدعموا حملاتهم الانتخابية من أموالهم الخاصة، ولهذا فسدت العملية نظرا لسيطرة

أصحاب الأموال، رواد الإعلام، والبنكيين و...إلخ.
وعليه فإن البرنامج التشريعي في أمريكا أو الأهداف التشريعية أصبحت موجهة خاصة إلى التنظيمات الكبرى و المساهمين الأثرياء. فنظامنا أسس على قاعدة العمل بالأغلبية وهو الخيار الوحيد الذي يعمل على تحقيق السير الأليق والتمثيل الأفضل لكل فئات المجتمع. قانون الأغلبية أحسن خطوة لتأسيس الحكومة المثالية، لكن تجسيده في وقتنا الحالي محدود جدا، إذ أن سيطرة الأقلية والجماعات الصغيرة القوية جدا مكنتها من الحيازة على النظام وتسييره وفق أهدافها الخاصة.
ما يطبق حاليا في أمريكا مجرد فرضيات نظرية لا قيمة لها ولا مكان لها في الواقع المعاش، فكيف يمكننا القول أنها ستنجح في بلد كالعراق أو في أي بلد من بلدان الشرق الأوسط، قانون الأغلبية ليس من السهل تطبيقه في العراق وهذا كان واضحا منذ البداية نجد في بلد كالعراق ستين بالمئة (60 %) شيعة مما أدى إلى زيادة الخوف لدى السنيين، الكرد، المسيحيين واليهود مثلهم مثل العلمانيين من اعتماد قانون الأغلبية، خاصة وأن المنتصر سيعمل على دفع مصالحه في البلاد و العمل على تحقيق مبادئه ومعتقداته.
أفلت "صدام حسين" من هذا المشكل بتشكيله لحكومة علمانية لكنه عمل كذلك على زيادة عدد البعثيين إلى 30 % من الشعب العراقي. كذلك إدارة بوش تتصرف كمن يحكم لصالح الأقلية بعدما أصبح رئيسا بقانون الأغلبية وأصبح يتمتع بصلاحيات كبيرة.
حجة بوش الوحيدة للعمل على تحويل العراق إلى دولة "ديمقراطية" على طريقته طبعا هي السعي وراء عالم أكثر أمنا، لكن لا توجد هناك أية أدلة على صحة هذه الفرضية.
نظام الحكم الذي يمضي عكس مشيئة الأغلبية التي انتخبته ولا يركز على تلبية حاجاتهم هو أصل الاضطراب أو الخلل، فكل شعب لا تخدمه حكومته سوف يخرج عنها ويحاربها حتما أيا كان هذا الشعب. وفي النظام الأمريكي الأعضاء الدائمون مهتمون فقط بتحضير مختلف المناسبات الانتخابية، فإذا تتبعت "بوش" سترى أن شغله الشاغل الحفاظ على بقاء حزبه في مركز قوة وذلك بدعمه بالأموال وكل ما يمكن لتحضير الانتخابات القادمة، فمنذ بداية فترة رئاسته ظهرت الأزمة، إذ صرف ربع وقته كرئيس للولايات المتحدة في إيجاد مصادر تمويل لحزبه الجمهوري، ومع أن العديد من الرؤساء فعلوا ذلك إلا أن بوش كان بارزا فيها. لا أرى أنه يجب فرض نظام كهذا على دولة كالعراق، فـ"الديمقراطية"لم تكن أبدا معتمدة في نظامنا، فكيف بتطبيقها على أي دولة أخرى؟!.
لدى الشعب العراقي الخبرة والتجربة الكافيتين ...، والحكومة العراقية الآن معوقة بعدما تحولت إلى أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية الذي تفرض سلطتها على الشعب العراقي. وهذا ما لا يجب عمله، والأجدر السعي على إبعاد العنف والحد من انتشاره لأن درس مقتل 17 جنديا إيطاليا وغيرهم من الجنود خلال الأسبوع الفارط سوف يتكرر حتما. الرسالة الحقيقية الواجب الصدع به هو أن الوضع جد متعفن ولا يتحمل أية زيادات أو تدخلات خارجية، ويجب التوصل في العراق إلى حل شامل حول القضايا العرقية والتربوية ولاقتصادية و...الخ.
لا يمكن "للديمقراطية" التي تقام على الطريقة الأمريكية أن تسوي الأمر، كما أنه ليس هناك من شيء يمكن للولايات المتحدة عمله، بل لا يجب عليها فعل أي شيء إلا

المغادرة وترك العراقيين يختارون طريقهم بأنفسهم.
حجتهم الوحيدة للبقاء كما يزعمون هي أنهم إن غادروا العراق ستعم الفوضى والفساد في البلاد. وبالنظر إلى الأجواء في العراق نجد أن حجتهم واهية منذ أن أصبحت قوات الاحتلال مستهدفة. وعليه فإننا نستخلص من هذا أن الوجود الأمريكي في العراق والشرق الأوسط لا معنى له وغير قادر على تغير الأوضاع هناك أو حتى إعطاء حل لها يجد قبولا لدى الرأي العام في المنطقة.